

Distr.: General  
15 June 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة السبعون

البند ٧٩ (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة دبلوماسية  
مقدّمة من فييت نام (انظر المرفق) بشأن الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس الموجهة إلى الأمين  
العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة  
(A/70/774) ومرفقها.

وأرجو ممتنة أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة، في إطار البند ٧٩ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) نغوين فونغ نغا  
السفيرة فوق العادة والمفوضة  
الممثلة الدائمة لفييت نام  
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة (A/70/774) ومرفقها، يشرفها أن تعرض ما يلي:

تعارض فييت نام وترفض بحزم الحجج التي ساقتها الصين والموقف الذي أعربت عنه في الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ ومرفقها. وقد أعربت فييت نام صراحة في مناسبات مختلفة عن موقفها الثابت بشأن التزاعات بين فييت نام والصين على أرخبيل هوانغ سا (باراسيل) وأرخبيل تروونغ سا (سيراتلي) والمسائل ذات الصلة في البحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي) في المذكرات الشفوية الموجهة إلى الأمين العام أو البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الرسالة المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة (A/70/795) ومرفقها والمذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ والمذكرة الشفوية المؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ الموجهتان من البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومرة أخرى، تكرر فييت نام التأكيد على أن لديها دعائم قانونية وأدلة تاريخية كثيرة لإثبات سيادتها التي لا جدال فيها على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا وحقوقها السيادية وولايتها ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري في البحر الشرقي وفقا للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. واحتلال الصين غير القانوني لجزء من أرخبيل هوانغ سا (في عام ١٩٥٦) ثم لكامل الأرخبيل (في عام ١٩٧٤)، ومؤخرا لجزء من أرخبيل تروونغ سا (في عام ١٩٨٨) من خلال استخدام القوة ضد فييت نام لا يمكن أن يجرّد فييت نام من حقها في السيادة على هذين الأرخبيلين.

وخلافا لما أكدته الصين، تتمثل الحقيقة غير قابلة للنقض في أن ثمة نزاع عميق بين فييت نام والصين بشأن السيادة على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا. وقد اعترف دينغ زياو بينغ، نائب رئيس الوزراء الصيني بوجود هذا النزاع صراحة في اجتماعه مع لي دوان، الأمين الأول لحزب العمال الفيتنامي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. ولا تستطیع الصين أن تنكر كلمات أحد قادتها الرفيعي المستوى وترفض وجود نزاع بين فييت نام والصين على أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا.

وفي مرفق الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، زعمت الصين أن فييت نام "اعترفت [...] رسمياً بأن جزر شيشا وجزر نانشا جزءاً من إقليم الصين منذ العصور القديمة. ويتضح هذا الموقف من بيانات ومذكرات حكوماتها وكذلك من صحفها الرسمية، ومن الخرائط التي تنشرها إدارة المسوحات ورسم الخرائط التابعة لمكتب رئيس الوزراء وإدارة هيئة الأركان العامة في الجيش الشعبي الفيتنامي، وأيضاً من الكتب المدرسية التي تقوم وزارة التعليم بمراجعتها ونشرها". وهذا زعم خاطئ تماماً. وأكدت فييت نام مراراً وتكراراً أن فييت نام لم تعترف في جميع الوثائق التي أشارت إليها الصين في رسالتها المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ بأن أرخبيل هوانغ سا وتروونغ سا يشكلان جزءاً من إقليم الصين، حسبما زعمت الصين. وفي الحرب على جمهورية فييت نام الديمقراطية، أصدر رئيس الولايات المتحدة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥ أمراً تنفيذياً حددت فيه منطقة القتال التي تحارب فيها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة. ويقع أرخبيل هوانغ سا بكامله خارج منطقة القتال. وبالتالي، فإن زعم الصين أن فييت نام "أصدرت تصريحات علنية في العديد من المناسبات تأييداً للجهود التي بذلتها الصين حفاظاً على سيادتها على المجال الجوي لجزر شيشا" لا أساس له إطلاقاً.

وفيما يتعلق بأرخبيل تروونغ سا، زعمت الصين أنه "بعد عام ١٩٧٥، عمدت فييت نام ... إلى احتلال ٢٩ جزيرة وشعبة مرجانية تابعة لجزر نانشا الصينية تدريجياً بشكل غير قانوني وبالقوة، الأمر الذي شكل تعدياً خطيراً على السيادة الإقليمية للصين". ومن الواضح أن هذا الزعم خاطئ وغير دقيق. ولم يكن للصين سيادة قط على أرخبيل تروونغ سا وهي لم تبتد اهتماماً بهذا الأرخبيل سوى في منتصف القرن العشرين. ولم يكن للصين أي وجود في أرخبيل تروونغ سا قبل احتلال عدد من المعالم الجغرافية لهذا الأرخبيل من خلال استخدام القوة في عام ١٩٨٨. وعلى النقيض من ذلك، رسخت فييت نام حقها في السيادة على أرخبيل تروونغ سا وأكدت وفقاً للقانون الدولي منذ فترة طويلة. ففي مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام في عام ١٩٥١، لم يواجه البيان الذي أدلت به فييت نام وأكدت فيه سيادتها على أرخبيل تروونغ سا وهوانغ سا أي اعتراضات من أي دول مشاركة. وفي الوقت نفسه، رفض المؤتمر المقترح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بأن تدرج في جدول أعماله مسألة عزو ملكية هذين الأرخبيلين إلى الصين. وفور انسحاب القوات المسلحة الفرنسية من الهند الصينية في عام ١٩٥٦، خلفتها فييت نام وتولت مسؤولية الدولة التي تملك حق السيادة على أرخبيل تروونغ سا. ولدى فييت نام أدلة وافرة لتأكيد سيطرة فييت نام على أرخبيل تروونغ سا وإدارتها له منذ عام ١٩٥٦. ولا يمكن لوصول الصين إلى هذه المنطقة عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة في عام ١٩٨٨ أن يغير من حقيقة أن فييت نام تملك الحق القانوني في السيادة على أرخبيل تروونغ سا.

وباعتبار أن فييت نام تملك الحق في السيادة على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا، فمن حقها تماما أن تعزز إدارة إقليمها والدفاع عنه ضد أي تهديد خارجي. غير أن فييت نام، بوصفها دولة محبة للسلام تمثل امتثالا صارما للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي روحا ونصا، لا تقوم، بخلاف الصين، بنشر القذائف أو أي سلاح هجومي آخر في أرخبيل تروونغ سا. وعلى العكس من ذلك، فإن الصين هي التي تنفذ مشاريع تشييد واسعة النطاق لجزر اصطناعية ومشاريع عسكرية في البحر الشرقي، لا تنتهك سيادة فييت نام فحسب، إنما تشكل أيضا تهديدا مباشرا للسلام والأمن والسلامة وحرية الملاحة في البحر الشرقي والتحليق الجوي فوقه، وتنتهك الأنظمة ذات الصلة من القانون الدولي، وتتعارض مع الالتزامات الدولية للصين، وتنتهك الإعلان، لا سيما الفقرة ٥. ولذلك، فإن زعم الصين بأن نشر ”الصين مرافق ملائمة وضرورية لدفاعها الوطني داخل إقليمها [...]“ يندرج في إطار ممارستها لحقها في الحفاظ على النفس وحق الدفاع عن النفس اللذين يكفلهما القانون الدولي“ هو زعم غير مقبول، لأن أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا ليسا جزءا من إقليم الصين ويتناقض هذا التصرف من جانب الصين مع التزام الزعيم الصيني الرفيع المستوى بأن ”الصين لا تعترف السعي إلى العسكرية“ في البحر الشرقي.

ومرة أخرى، تطالب فييت نام بأن توقف الصين فوراً ما تقوم به من أعمال تشييد واسعة النطاق لجزر اصطناعية وعملية عسكرية أو أي أنشطة غير قانونية أخرى في أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا التابعين لفييت نام، وأن توقف التعدي على سيادة فييت نام وحقوقها المشروعة ومصالحها في البحر الشرقي، وأن تنفذ تنفيذا دقيقا وتاما الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وأن تمتنع عن القيام بأعمال توسع رقعة النزاعات وتزيد من تعقيدها، وأن تسهم في صون السلام، والأمن، والاستقرار، وحرية الملاحة والتحليق، وحماية البيئة في البحر الشرقي. والتراع بين فييت نام والصين بشأن السيادة على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا هو نزاع ذو طبيعة قانونية. والبلدان ملتزمان بتسوية نزاعهما على أرخبيلي هوانغ سا وتروونغ سا والنزاعات الأخرى في البحر الشرقي من خلال الوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. وفي حالة عدم التوصل إلى حل متفق عليه، يحق للبلدين استخدام الوسائل السلمية الأخرى على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ٢٧٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاع يشكل تديرا وديا وفعالا لتخفيف التوتر في المنطقة ويفتح آفاقا جديدة للتعاون والتنمية لجميع الدول الساحلية في البحر الشرقي.